

البيان المالي لشركة الحفر العربية للبربع الثاني من السنة المالية 2024 ("الربع الثاني 2024")

حققت "الحفر العربية" نموًا في الأرباح بنسبة 20% على أساس سنوي (قبل احتساب تكلفة الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء) كما تمكنت من تسريع تشغيل مشاريعها للحفارات البرية غير التقليدية

- ارتفاع إيرادات النصف الأول من عام 2024 بنسبة +21% على أساس سنوي (مقارنة بالنصف الأول لعام 2023) لتصل إلى 1,906 مليون ريال سعودي.
- نمو أرباح النصف الأول لعام 2024 (قبل احتساب تكلفه الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء) بنسبة +20% على أساس سنوي وصولاً إلى 791 مليون ريال سعودي، مما عكس هامش نسبته 41.5%.
- زيادة النفقات الرأسمالية بنسبة +18% على أساس سنوي، وصولاً إلى 919 مليون ريال سعودي، بالتزامن مع تسريع الإنفاق في الربع الثاني من عام 2024 و المرتبط بمواصلة عمليات التسليم و بدء عمل منصات الحفر البرية غير التقليدية.
- توزيع أرباح مرحليه بقيمه 1,35 ريال سعودي للسهم الواحد عن النصف الاول لعام 2024.

الخبر، المملكة العربية السعودية – 05 أغسطس 2024: أعلنت شركة الحفر العربية (رمز تداول: 2381) إحدى أكبر الشركات الوطنية لأعمال الحفر البري والبحري للنفط والغاز في المملكة العربية السعودية، عن نتائجها المالية للربع الثاني من السنة المالية 2024، والتي تشير إلى النمو في الأرباح بنسبة 20% على أساس سنوي (قبل احتساب تكلفة الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء)، وتسريع وتيرة تسليم الحفارات البرية غير التقليدية، والذي شهد تشغيل خمس حفارات من أصل عشر حفارات برية غير التقليدية جديدة.

المؤشرات المالية

الإيرادات

أنهت شركة الحفر العربية النصف الأول من عام 2024 بإجمالي إيرادات بلغت 1,906 مليون ريال سعودي، مما يمثل زيادة نسبتها +21% على أساس سنوي مقارنة بـ 1,570 مليون ريال سعودي في النصف الأول من عام 2023، مدفوعًا في المقام الأول بمساهمة إيرادات الحفارات البحرية الثلاث التي دخلت حيز التشغيل في الربع الثالث من عام 2023.

وعند المقارنة على أساس ربعي، فإن الإيرادات قد شهدت انخفاضًا طفيفًا نسبته -3% لتصل إلى 939 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من 2024، بعد أن كانت عند 967 مليون ريال سعودي في الربع الأول من 2024. ويرجع ذلك أساسًا إلى تراجع الإيرادات بواقع 33 مليون ريال سعودي نتيجة تعليق عمل الحفارات البحرية المعلن عنها سابقًا. وتم تعويض ذلك التراجع جزئيًا من خلال بدء تشغيل أربع حفارات برية غير تقليدية خلال الربع الثاني من عام 2024، مما أسهم في تحقيق إيرادات قدرها 14 مليون ريال سعودي.

الأرباح قبل احتساب تكلفه الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء

ارتفعت الأرباح قبل احتساب تكلفه الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة +20% على أساس سنوي خلال النصف الأول من 2024، لتصل إلى ما مجموعه 791 مليون ريال سعودي بالتزامن مع نمو الإيرادات، ومع ذلك، فقد شهد هامش الربح انخفاضًا بـ 40 نقطة أساس من 41.9% إلى 41.5% (قبل احتساب تكلفة الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء) فخلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2024، تأثرت الأرباح قبل احتساب تكلفة الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء بحوالي 29 مليون ريال سعودي نتيجة تكاليف بدء تشغيل الحفارات البرية غير التقليدية. وفي حال استثناء هذا التأثير، فإن هامش الربح كان ليلعب 43% قبل احتساب تكلفة الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء.

أما عند المقارنة على أساس ربعي، فقد انخفضت الأرباح قبل احتساب تكلفة الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة -5% (19 مليون ريال سعودي) في الربع الثاني من عام 2024، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أثر تعليق عمل الحفارتين البحريتين المعلن عنها سابقًا. وهو ما تم تعويضه جزئيًا بمساهمة الأرباح المتولدة من بدء تشغيل الحفارات البرية غير التقليدية ورسملة تكاليف نقلها.

صافي الربح

بلغ صافي الربح المعدل للنصف الأول من عام 2024 ما قدره 271 مليون ريال سعودي وبانخفاض قدره -4% مقارنة بالنصف الأول لعام 2023. وقد تأثر الربح المتحقق بدخول الحفارات البحرية الإضافية حيز التشغيل في الربع الثالث من عام 2023 بشكل أساسي بتكاليف بدء تشغيل الحفارات البرية غير التقليدية، واستهلاك الحفارات البحرية الجديدة، بالإضافة إلى تكلفة تمويل القروض الجديدة، وارتفاع سعر الفائدة. و مصاريف الفوائد التي تم رسملتها في النصف الأول لعام 2023.

ان صافي الربح المعدل للنصف الأول لعام 2024 يستثني قيمه غير نقدية قدرها 105 مليون ريال تتعلق بتعديل القيمة الدفترية لحفارة برية وأخرى بحرية والتي استحققت في الربع الثاني لعام 2024 .

بلغ صافي الربح المعدل للربع الثاني من عام 2024 حوالي 125 مليون ريال سعودي، وهو أقل بمقدار 21 مليون ريال سعودي عن الربع الأول من عام 2024. ويعزى هذا الانخفاض إلى تكاليف الاستهلاك الإضافية البالغة 14 مليون ريال سعودي و المرتبطة بشكل رئيسي ببدء تشغيل منصات الحفر البرية غير التقليدية، والنفقات الرأسمالية الدائمة بالإضافة إلى انخفاض الدخل المالي من الاستثمارات في الودائع قصيرة الأجل البالغة 7 ملايين ريال سعودي على أساس ربعي ، بسبب انخفاض المستويات النقدية المتوفرة مع اقتراب دورة النفقات الرأسمالية المتسارعة من ذروتها.

النفقات الرأسمالية

وصل الإنفاق الرأسمالي في الربع الثاني من عام 2024 إلى 613 مليون ريال سعودي، وهو ما يعادل ضعف ما كان عليه في الربع السابق، وقد تزامن هذا الإنفاق المتسارع على الحفارات البرية غير التقليدية مع تسليمها وشراء معدات إضافية لنقل الحفارات لدعم حجم الأسطول الموسع. وحتى الآن، وصل إجمالي ما تم إنفاقه على برنامج منصات الحفر البرية غير التقليدية إلى حوالي 1.2 مليار ريال سعودي. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق بحلول نهاية النصف الأول من عام 2025 إلى ما بين 2.1 إلى 2.3 مليار ريال سعودي.

التدفقات النقدية ورأس المال العامل

وفي النصف الأول من عام 2024، بلغ صافي التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية 570 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 821 مليون ريال سعودي لنفس الفترة من العام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى التغيرات السلبية في وضع رأس المال العامل بمقدار 430 مليون ريال سعودي على أساس سنوي. ففي 30 يونيو 2023، كان رأس المال العامل منخفضاً بشكل استثنائي ليمثل 5% فقط من الإيرادات المحصلة خلال آخر 12 شهراً، مقارنة بـ 21% كما في 30 يونيو 2024.

بلغ صافي التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية في الربع الثاني من عام 2024 ما مقداره 314 مليون ريال سعودي، بزيادة +23% على أساس ربعي ، ويعزى هذا الارتفاع في الأساس إلى التغيرات الإيجابية في وضع رأس المال العامل بمقدار 70 مليون ريال سعودي. وعند استثناء التغيرات على أساس ربعي لرأس المال العامل وبعض البنود الأخرى ، فإن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية في الربع الثاني لعام 2024 ستكون ما يقارب 400 مليون ريال سعودي ومتماشية مع الربع السابق.

صافي الدين والوضع النقدي

بلغت الأرصدة النقدية للشركة 687 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2024، مسجلة انخفاضاً بنسبة -45% مقارنة بالربع الأول من عام 2024. ويتماشى هذا الانخفاض مع ارتفاع الإنفاق الرأسمالي للشركة خلال الربع المذكور. بالإضافة إلى ذلك، تم دفع توزيعات أرباح بقيمة 225 مليون ريال سعودي في أبريل للفترة المتعلقة بالنصف الثاني من عام 2023، كما قامت الشركة بسداد 50 مليون ريال سعودي عن أحد قروضها المصرفية. وفي 30 يونيو 2024، بلغ الفائض النقدي المستثمر على شكل ودائع قصيرة الأجل 375 مليون ريال سعودي.

وكما في 30 يونيو 2024، بلغ صافي دين الشركة 2,419 مليون ريال سعودي، بزيادة قدرها +31% على أساس ربعي ، مدفوعة بشكل رئيسي بانخفاض الوضع النقدي المذكور أعلاه، في حين ظل إجمالي الدين دون تغيير عند 3.1 مليار ريال سعودي، على الرغم من سداد الشركة 50 مليون ريال من القروض بسبب الفائدة المستحقة التي تمت إضافتها.

وبناءً على ذلك، ارتفعت نسبة المديونية (صافي الدين / الأرباح قبل احتساب تكلفة الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء لـ 12 شهراً الماضية) من 1.2x في الربع الأول من عام 2024 إلى 1.5x في الربع الثاني، كما كان متوقعاً سابقاً .

ومن المرجح أن تسحب الشركة تسهيلات إضافية تم ضمان الحصول عليها سابقاً تصل إلى 500 مليون ريال سعودي قبل نهاية العام، لاستكمال النفقات الرأسمالية المتعلقة بالاستثمارات في الحفارات غير التقليدية.

المقاييس المالية الرئيسية

التغيير	النصف الأول 2023	النصف الأول 2024	التغيير	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	مليون ريال سعودي
						الإيرادات
%21	1,570	1,906	%3-	967	939	الأرباح قبل احتساب تكلفة الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء
%20	658	791	%5-	405	386	نسبة الأرباح قبل احتساب تكلفة الاقتراض والضرائب والاستهلاك والإطفاء (٪ من الإيرادات)
40- نقطة أساس	%41.90	%41.5	80- نقطة أساس	%41.90	%41.10	الأرباح التشغيلية المعدلة (1)
%12	352	394	%16-	214	180	صافي الربح المعدل (1)
%4-	282	271	%14-	146	125	صافي الربح
%41-	282	166	%86-	146	20	ربحية السهم المعدلة (ريال سعودي لكل سهم)
%4-	3.17	3.05	%14-	1.64	1.41	النفقات الرأسمالية (2)
%18	782	919	%100	306	613	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
%30-	821	570	%23	256	314	عدد الحفارات النشطة (3)
%9	44	48	%2	47	48	

ملاحظات:

- (1) باستثناء رسوم انخفاض قيمة الأصول غير النقدية بقيمة 105 مليون ريال سعودي والتي تم تسجيلها في الربع الثاني من 2024
- (2) تشمل النفقات الرأسمالية للنصف الأول من 2023 تكاليف الفائدة المرسمة البالغة 37.6 مليون ريال سعودي
- (3) الحفارات النشطة في نهاية الفترة تشمل الحفارات التي تعمل وتحقق الإيرادات

تفاصيل الإيرادات حسب القطاع

التغيير	النصف الأول 2023	النصف الأول 2024	التغيير	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	الحفارات البرية (1) مليون ريال سعودي
%7	969	1,034	%1	514	520	الإيرادات
%22	803-	982-	%16	455-	527-	تكلفة الإيرادات (2)
0.69	165	52	%112-	59	7-	إجمالي الأرباح
%35-	165	107	%19-	59	48	إجمالي الأرباح المعدلة (3)

التغيير	النصف الأول 2023	النصف الأول 2024	التغيير	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	الحفارات البحرية مليون ريال سعودي
%45	601	872	%7-	453	419	الإيرادات
%59	330-	526-	%17	243-	283-	تكلفة الإيرادات (2)
%28	271	346	%35-	210	136	إجمالي الأرباح
%45	271	396	%11-	210	186	إجمالي الأرباح المعدلة (3)

ملاحظات:

- (1): يشمل نتائج شركة "أوفست"
- (2): تشمل الاستهلاك ، باستثناء النفقات العامة والإدارية وتكلفة الاقتراض والضرائب
- (3): باستثناء تأثير انخفاض قيمة الأصول غير النقدية

النقاط الرئيسية للجانب التشغيلي

نشاط منصات الحفر وكفاءة استخدامها

ارتفع عدد الحفارات النشطة من 47 إلى 48 حفارة على أساس ربعي . وبشكل عام، انخفض معدل الاستخدام من 96 % إلى 91% على أساس ربعي ، وهو ما يمثل 48 منصة نشطة من إجمالي الأسطول المكوّن من 53 منصة حفر.

ان اضافة الاربع حفارات البريه قد تزامن مع قرار تعليق حفارتين بحريتين و الذي تم الاعلان عنه سابقا والذي أصبح نافذا في نهاية شهر مايو الماضي ، وانتهاء عقد حفارة بحرية أخرى في نهاية شهر يونيو الماضي ، كما كان متوقعا.

وفي الوقت الحالي، تتواجد الحفارات البحرية الثلاث في منشأة بناء السفن بالمملكة العربية السعودية. وتخضع اثنتان منها لأنشطة إعادة اعتماد دورية إلزامية. ويتم حالياً تسويق جميع المنصات داخل المملكة وخارجها.

وبذلك، فقد شهد معدل الاستخدام في القطاع البحري انخفاضا من 100% في الربع الأول من عام 2024 إلى 75% في الربع الثاني.

من ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل الاستخدام في قطاع الحفر البري من 94.6% إلى 95.1% على أساس ربعي ، بفضل بدء تشغيل الحفارات البرية الأربع غير التقليدية.

بعد نهاية الفترة، تم بدء مناقشات بخصوص تعليق عمل منصة حفر بحرية مستأجرة إضافية واحدة. في حين تواصل الشركة مراقبة التعديلات التشغيلية من شركة أرامكو و التي قد تؤدي إلى تغييرات إضافية في متطلبات أسطولها البحري والبري.

الأداء التشغيلي

أتمت شركة "أوفست العربية" التابعة للحفر العربية 38 عملية نقل للحفارات خلال الربع الثاني، بمتوسط توفير صافي قدره 1.1 يوم لكل عملية نقل، مقارنة بمؤشر نقل الحفارات من أرامكو، أي بما يعادل 43 يوماً إضافياً من وقت عمل منصة الحفر. وتواصل شركة "أوفست العربية" لعب دور رئيسي في الحفاظ على مستوى النقل الآمن للحفارات ، مع معدل استخدام مرتفع لعمليات نقل المعدات.

من ناحية أخرى ، ارتفع معدل الأيام غير المنتجة على أساس ربعي من 0.81% إلى 1.61%، ليصل معدله خلال مدة 12 شهراً إلى 1.29%. وقد تأثر معدل الأيام غير المنتجة خلال الربع الثاني من 2024 سلباً بالعديد من أحداث جودة الخدمة، والتي تم مناقشة بعضها مع العميل ، وقد يؤدي ذلك إلى استرداد وقت التشغيل مستقبلاً.

أعمال الشركة التراكمي

بلغ حجم أعمال الشركة التراكمي كما في 30 يونيو 2024 ما مقداره 11 مليار ريال سعودي، أي أقل بقرابة 800 مليون ريال سعودي عن الربع السابق. يأتي هذا الانخفاض نتيجة انجاز الاعمال في مشاريع خلال الربع بحوالي 900 مليون ريال سعودي، قابله جزئياً إضافة أعمال تراكمية قدرها 100 مليون ريال سعودي، أتت في الأساس من تمديد العمل بعقد حفارة بحرية لمدة عام واحد.

وقد وصلت نسبة الأعمال المتراكمة إلى الإيرادات التراكمية لآخر 12 شهر عند 2.9x ، وكان متوسط مدة العقد المتبقية 2.46 سنة لكل منصة حفر.

الصحة والسلامة والبيئة

ومنذ بدايه العام وحتى تاريخه ، فقد ارتفع مؤشر تكرار الحوادث المسجلة بشكل طفيف إلى 0.94 في الربع الثاني من العام الجاري مقارنة مع 0.90 في الربع الاول من عام 2024 . وخلال الربع ، فقد حققت سبع من منصات الحفر النشطة للشركة إنجازات كبيرة بعد أن بلغت ستة وثلاثين عامًا متتاليًا بدون حوادث تسبب في فقدان وقت العمل ("LTI")، ممثلة بمتوسط تسع سنوات بدون حوادث LTI لكل منصة حفر. وتظهر هذه الإنجازات المتميزة مدى التزام الشركة القوي بقيمها في مجال الصحة والسلامة والبيئة والالتزام بالحفاظ على معايير سلامة عالية.

التوقعات المستقبلية

فيما يتعلق بتوقعات الإيرادات للعام المالي 2024، فإنه لا يزال دون تغيير، ضمن نطاق 3.6 مليار ريال سعودي إلى 3.9 مليار ريال سعودي، مما يعكس زيادة سنوية تتراوح بين 4% إلى 12%. تفترض هذه التوقعات للإيرادات تأثير تعليق عمل ثلاث منصات حفر بحرية وتعليق محتمل آخر في النصف الثاني من عام 2024.

كما ظلت توقعات النفقات الرأسمالية للسنة المالية 2024 دون تغيير بين 2.1 و 2.4 مليار ريال سعودي، استناداً إلى تقدم إنجاز برنامج النفقات الرأسمالية للحفارات غير التقليدية.

توزيعات الأرباح

وفقاً للقرار الصادر خلال الجمعية العامة العادية الأخيرة، فقد وافق مجلس إدارة الشركة على توزيعات أرباح مرحليه بقيمة 1.35 ريال سعودي للسهم الواحد للفترة المتعلقة بالنصف الأول من عام 2024. وتم تحديد تاريخ الاستحقاق يوم 5 أغسطس 2024 وتاريخ دفع الأرباح 22 أغسطس 2024.

حيث تعتمد مدفوعات الأرباح على عدة عوامل، والتي تتضمن الأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة للشركة، ومتطلبات رأس المال والتمويل المتاح، والظروف السوقية والاقتصادية السائدة، بما يتماشى مع سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالشركة.

ملاحظات

علق المهندس غسان مرداد، الرئيس التنفيذي للحفر العربية قائلاً:

"حققنا تقدماً ملحوظاً في النصف الأول من العام ضمن برنامج منصات الحفر غير التقليدية، حيث قمنا بتشغيل خمس منصات حفر برية غير تقليدية وبدأنا في تحصيل الإيرادات. ومن المتوقع أن تدخل الحفارات الخمس المتبقية من العطاء الأول حيز التشغيل بحلول نهاية سبتمبر. كما أننا نسعى لتشغيل ثلاث حفارات من العطاء الثاني في الربع الرابع، محققين بذلك تقدماً على الجدول الزمني المحدد لذلك وهو الربع الأول من عام 2025. ونتطلع إلى تطورات إضافية في قطاع الغاز، مما يفتح آفاقاً واعدة للنمو المستقبلي.

أما على صعيد القطاع البحري، فإننا نبذل جهداً كبيراً عن عقود جديدة لمنصاتنا المتوقفة، والتي يتم تهيئتها لإعادة العمل بشكل عاجل. حيث نواصل البحث عن فرص وشراكات لتشغيل حفاراتنا البحرية في أسواق أخرى. وقد يستغرق هذا بعض الوقت، ولكننا قد تصرفنا بحذر لتخفيف المخاطر المتعلقة بأنشطة الحفر البحري من خلال الاحتفاظ بجزء من الأسطول البحري بعقود إيجار.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نعمل وباستمرار لاستكشاف فرص الاستحواذ الممكنة بالإضافة إلى تطوير أنشطة جديدة خارج صميم أعمال الشركة بهدف تنويع محفظتنا وتعزيز مركزنا في السوق."

كما علق السيد هوبرت لافويل ، المدير المالي للحفر العربية قائلاً:

"حافظنا على مركز مالي قوي في فتره وصولنا إلى ذروة برنامج الاستثمار الرأسمالي الخاص بالحفارات البرية غير التقليدية مع زيادة الاستثمارات لنشر وتعزيز أسطولنا المتوسع . وعلى الرغم من أن تعليق الحفارات البحرية سيؤثر على ربحية الشركة في المدى قصير الاجل إلا أنها لا تؤثر على قدرتنا على النمو على المدى الطويل والحفاظ على مركز مالي متين.

ما زالت توقعات الإيرادات دون تغيير ضمن النطاق الذي أعلنه سابقاً، وذلك بدعم من الحفارات البرية غير التقليدية التي ساهمت في تعويض النقص في عملياتنا البحرية.

ونحن ملتزمون بالحفاظ على نهج إدارة رأس المال الحذر لإدارة دورة الاستثمار الحالية، جنباً إلى جنب مع الانضباط المالي في عملياتنا اليومية، لتوفير المرونة للمضي قدماً في فرص جديدة."

عن الحفر العربية

تعتبر الحفر العربية الشركة الرائدة في مجال الحفر البري والبحري ضمن قطاع النفط والغاز في المملكة العربية السعودية، ما مكناها من خلق قيمة في مجال السلامة والكفاءة التشغيلية في عمليات حفر آبار النفط الخام والغاز الطبيعي في المياه وعلى اليابسة.

تعمل الحفر العربية في مجال حفر آبار النفط والغاز الطبيعي بالإضافة الى الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز الطبيعي (باستثناء خدمات المسح). تُعد الحفر العربية التي تأسست عام 1964 م ، لاعباً إقليمياً بارزاً في هذا القطاع . وهي شركة مساهمة مدرجة تمتلك فيها النسبة الأكبر شركة التصنيع وخدمات الطاقة (طاقة) التي تُعد شركة مساهمة سعودية وشركة اس ال بي (شركة شلمبرجير سابقا) ، التي تُعد واحدة من كبرى الشركات العالمية الرائدة في مجال خدمات حقول النفط .

تضم قاعدة عملاء الحفر العربية شركات بارزة ، بما فيها أرامكو السعودية و"اس ال بي" وعمليات الخفجي المشتركة و"بيكر هيوز". يتكون اسطول الشركة من منصات حفر برية وبحرية عالية المواصفات والقدرة التشغيلية، التي يمكنها من إجراء عمليات الحفر المعقدة في بيئات قاسية كما هو الحال في الشرق الأوسط.

هيأت الحفر العربية نفسها لتلبية الاحتياجات المتغيرة للصناعة وللعالم، ودمج الممارسات المستدامة في جميع نواحي عملها والمساهمة في الاستجابة للطلب العالمي على الطاقة بشكل مستدام. كما تتواءم خارطة طريق الاستدامة في الحفر العربية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030، وتتبنى مبادرات وممارسات عديدة تمكن الموظفين والموردين المحليين والمجتمعات والاقتصاديات التي تعمل من خلالها الشركة وتخدمها، مع تحمل مسائل إدارة آثار الأعمال التجارية المتنامية على البيئة بشكل مسؤول.

لمعرفة المزيد، يرجى زيارة: [/https://www.arabdrill.com](https://www.arabdrill.com)

للاستفسارات المتعلقة بعلاقات المستثمرين، يرجى الاتصال بـ: ir@arabdrill.com

للاستفسارات الإعلامية، يرجى الاتصال بـ: media@arabdrill.com

إخلاء المسؤولية

يتضمن هذا البيان على بيانات تمثل، أو يمكن اعتبارها، بيانات تطلعية، بما في ذلك بيانات ما يتعلق بتصورات وتوقعات شركة الحفر العربية السعودية ("الشركة"). حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط، والتقدير، والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية. وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوكاً متأصلة ولا تناقش إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجةً لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحو لا موجب له على هذه البيانات التطلعية. حيث يمكن أن تتسبب عدد من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو النتائج الفعلية مادياً عن تلك المعبر عنها في أي بيانات تطلعية. والشركة ليست ملزمة ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بيانات تطلعية وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجةً لمعلومات جديدة أو أحداثاً مستقبلية أو غير ذلك.

أعد هذا البيان من قبل الشركة، ولم يراجع، يعتمد أو يصادق عليه من قبل أي مستشار مالي، مدير رئيسي، وكيل مبيعات، بنك مستلم أو ضامن سندات تتعامل معه الشركة، ووفر لأغراض المعلومات فقط. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصر فقط، فقد لا يحتوي على جميع المصطلحات الجوهرية ويجب ألا يشكل في حد ذاته أساساً لأي قرار استثماري.

يُعتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقة وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوق بها، ولكن لا يوجد بيان أو ضمان، صريح أو ضمني، فيما يتعلق بإنصاف أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء. ولا يوجد أي التزام بتحديث هذا الاتصال أو تعديله أو تحويله أو إخطار المستثمر بأي طريقة أخرى إذا كانت هناك أي معلومات أو رأي أو توقع أو تنبأ أو تقدير منصوص عليه بهذا البيان، أو تغيرت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة.

ننصحك بشدة بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية، مالية، قانونية، ضريبية، محاسبية أو تنظيمية نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضات إذا ما غيرت يمكن أن تغير التحليلات أو الآراء المعبر عنها. ولا يوجد شيء وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرض أو ضمان فيما يتعلق بالأداء المستقبلي لأي سندات مالية أو ائتمان، أو عملة أو سعر أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتخلي الشركة مسؤوليتها عن أي خسارة تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان.

لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقة كانت دون الحصول على موافقة صريحة من جانب إدارة شركة الحفر العربية. ولا تشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراج العروض لشراء الأوراق المالية في أي ولاية قضائية.

التدابير المالية غير المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية

إن بعض المعلومات المالية المدرجة في هذا البيان مستندة على القوائم المالية الموحدة لشركة الحفر العربية، ولكنها ليست مصطلحات محددة في المعايير الدولية للتقارير المالية كما هو مطبق في المملكة العربية السعودية. وفُدرت هذه المعلومات لاعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدية للمستثمرين. لذا فقد ضُمن مجموع هذه المعلومات مع القوائم المالية الموحدة في هذا البيان.